

العدد 3258 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 26 ربيع الآخر 1440 - الموافق 2 يناير 2019
Wednesday 2 January 2019 - No.3258 - 11 th Year

مع بقاء الوضع المالي تحت السيطرة

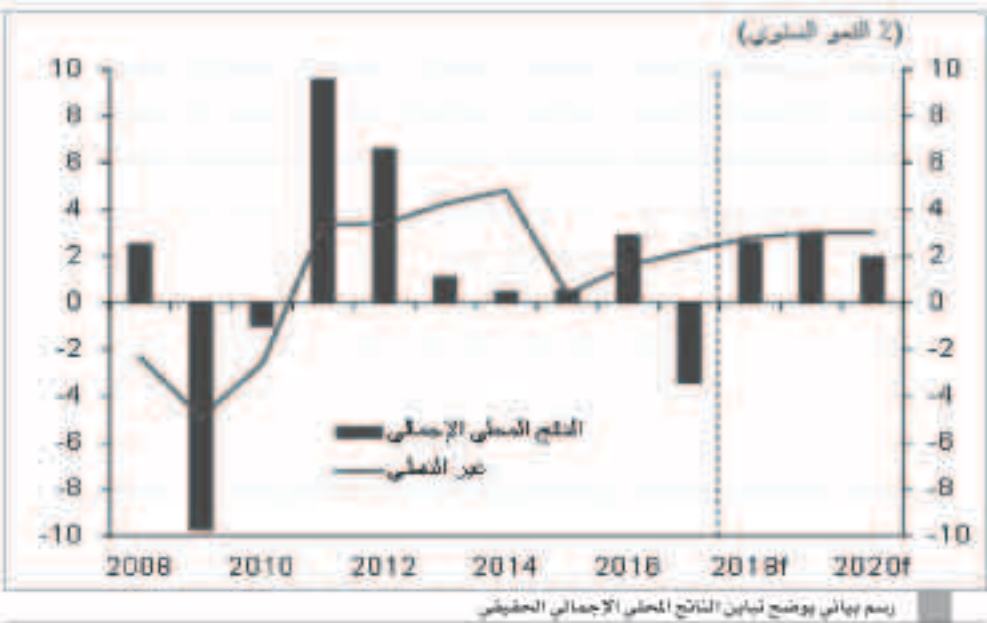
«الوطني»: توقعات ببلوغ نمو القطاع غير النفطي 3 في المئة خلال 2019

■ نمو معتدل
للناتج المحلي
الإجمالي بنسبة
2.2 % في
العام القادم
مقابل 2.9 %
في 2018

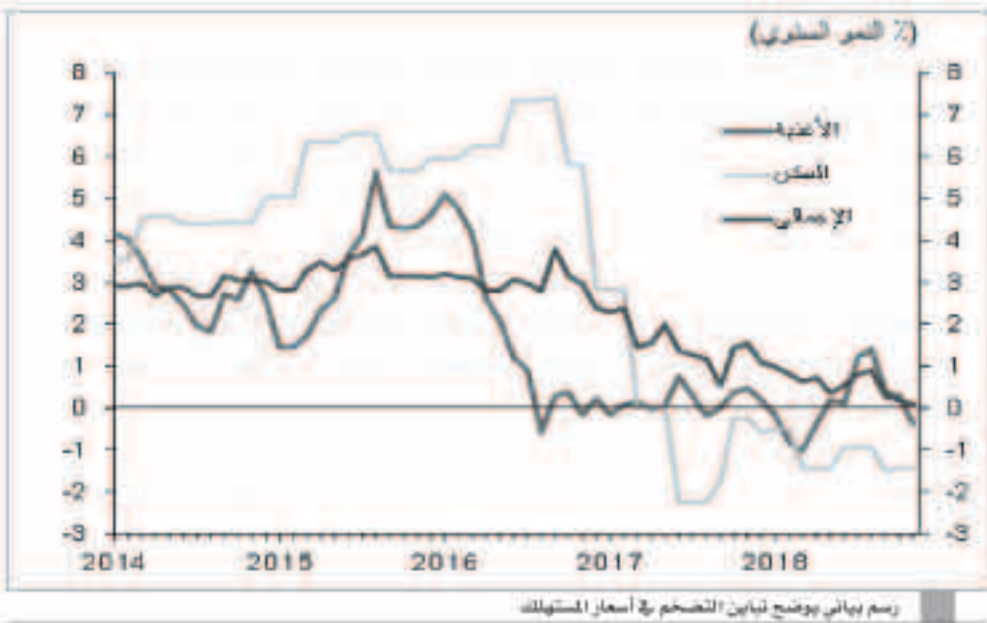
أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن الأداء الاقتصادي بالبلاد تحسن خلال العامين الماضيين، وما زالت اتفاقية النمو مشجعة بصفة عامة، رغم تخفيض توقعاتنا لارتفاع النمو، إلى ضعف التوقعات المالية، إلا أنه لا تنوع تغييرا جديا في السياسة المالية التي قد نؤثر سلبا على النمو. وذلك بفضل اقتراب تحقيق نقطة التوازن المالي في الوقت الحاضر بعد فترة من التطبيق الناجح لندابير ضبط المالية العامة واحتفاظ الحكومة باحتياطيات ضخمة. وتشير توقعاتنا أيضا إلى زيادة الأنشطة المشاعية في العام 2019، حيث أقر التخفيض في ترسيبها سلبا على زخم النمو المالي، بالإضافة إلى تلاشي اثر تباطؤ نمو الائتمان وضعف سوق العقارات، مع تحسن كالاتها في الوقت الحاضر. ومن المقرر أن يساهم ذلك في معادلة اثر ضعف عوامل الأوضاع الخارجية والإتااعات المحتملة لأسعار الفائدة خلال العامين المقبلين. استقر معدل نمو رغم انخفاض النمو.

بعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.9% في عام 2018، إلى سبما يسد نسبة إنتاج النفط. تتوقع أن تراجع النمو إلى 2.2% في العام 2019، وهو الذي يعزى بالكامل إلى انطاش التتو في القطاع النفطي انعكاسا لتغير استراتيجية الأوبك وحظائفا، وعلى الرغم من إعلان حصص الإنتاج الجديدة لكل دولة على حدة، أننا نتفرض أن إنتاج النفط الخام الكويتي سوف تراجع بنحو 2% في العام 2019 من المستوى المرجعي لشهر أكتوبر البالغ 2.76 مليون برميل يوميا، وهو ما يتماشى بشكل عام مع خفض الإنتاج الإجمالي المقترح من أوبك وحظائفا، وعلى الرغم من ذلك، فإن التأثير على إنتاج النفط الإجمالي للقطاع النفطي سوف يقابله ارتفاع مستمر في إنتاج المكتكات - ليست خاصة إلى اتفاقية الأوبك - والتي من المتوقع أن تصل إلى 0.18 مليون برميل يوميا في العام 2019 مقابل 0.1 مليون برميل يوميا في العام 2018 (مع توقع حدوث ارتفاع إضافي بمستويات أقل في العام 2020)، وبالتالي قد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 1.5% في العام 2019 مقابل 3.0% في العام 2018. كما نرجح أبناء قرب إبرام اتفاقية مع السعودية لاستئناف الإنتاج في المنطقة الحمايدة، إلا أنه من المرجح أن أي ارتفاع قد يقابله انخفاض الإنتاج في محول تصفية و قيد استخدام مثل حقل براق.

وعلى مدى العامين الماضيين، شهد القطاع غير النفطي ارتفاعات دورية معتدلة، إلا أن العواصف الداعمة لنموه لا تزال متواضعة، وتشير التوقعات إلى وصول النمو غير النفطي في 2017 إلى 2.8% في العام 2018 مقابل 2.2% في العام 2017، ومن المتوقع أن يبلغ في 2019 إلى 3.0% أما بالنسبة لتوقعات نمو الاتفاق الاستراتيجي والذي ساهم في دعم نمو القطاع 2017، فقد يكون قد غم ذروته، ولكن مع عدالات التضخم التي لا تزال منخفضة ونسبات الوتيرة المشجعة للتوظيف فإن توقعات النمو للقطاع ما زالت معقولة، من جانب آخر فإنه على الرغم من تراجع أسعار النفط، إلا أنه من المقرر أن تقلل السياسة المالية من عجز ميزانية مع توقع استمرار نمو النفقات الرأسمالية. كما يشير تزايد النمو مؤخرًا في عدالات ائتمان قطاع الأعمال إلى



رسم بهائی پوزیج لیپین الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



رسم بياني يوضح تباين التضخم في أسعار المستهلك

- ارتفاع معدلات التضخم إلى 2.0 في المئة بالمتوسط في 2019 بعد تراجعها إلى أدنى مستوياتها منذ 15 عاماً في نوفمبر الماضي
- نمو الائتمان يرتفع من أدنى مستوياته بدعم جزئي من تحسن نمو الإقراض الاستهلاكي
- توقعات بانعكاس أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً بصورة إيجابية على معدلات النمو في العام المقبل



نمو الائتمان المصرفي منذ 2015 وحتى 2018



رسم بياني يوضح أسعار الفائدة الأساسية

ان تراجع عدو وظائف الوافدين في القطاع العام، بانخفاض بلغت نسبتة 14% على اساس سنوي في الربع الثاني من العام 2018، وهو الامر الذي يعزى بشكل رئيسي الى مبادرات توظيف الوظائف (الكويتية)، قد تم تعويضه من خلال تزايد نمو الوظائف في القطاع الخاص. غير انه بالنسبة للمواطنين الكويتيين- حوالى نمو معدلات التوظيف (حوالى 85%) لا يزال مصدره القطاع العام، وهو الامر الذي سيضعف الحفاظ عليه على المدى الطويل. ومن ضمن مواطني الضعف الأخرى بالنسبة للنفقة المستقبلية للقطاعات، ترسب مسالة زيادة الرواتب، والتي كانت بالنسبة للمواطنين الكويتيين (الذين تتوافر بياناتهم) ضعيفة في الفترات الأخيرة. ويمكن ان يعكس هذا جزئيا تراجع معدلات التضخم، إلا انه قد يكون ايضا إشارة الى احتمال ضعف نمو الإلتاحية.

توقع ارتفاع معدلات التضخم في العام 2019م

جاءت معدلات التضخم على

الإعناق الاستهلاكي يشهد نمواً قوياً لأنه بدأ في التراجع لعدة أسباب. فهو الإعناق الاستهلاكي دوراً هاماً في الانتعاش الاقتصادي بمفهومه الأشمل خلال العامين الماضيين، إلا أن هناك عدد من المؤشرات الدالة على تراجع وتيرة التخصن، حيث تراجعت معدلات نمو معاملات أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع على 8.6% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2018، حيث تباطأ نمو مؤشر الخدمات الوطني للإعناق الاستهلاكي في إيدئ ستوياته منذ عام عند 4.1% على أساس سنوي، وعلى الرغم من ذلك، لا تزال معدلات التخصن منخفضة، كما أن نماء الاقتصاد الأخرى، مثل نمو معدلات التوظيف والائتمان، ما زالت قوية إلى حد كبير، لذا فإننا نرى بعض التحسن في التخصن بحدود، في الأشهر المقبلة، أن معدلات التوظيف سيبدأ في الارتفاع تدريجياً على أساس يومي، حيث بلغت 3.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2018 مقابل 2.4% في الربع من عام 2017، كما

أمريكي، وعلى عكس بعض دول مجلس التعاون الخليجي، الآخرى التي تربط عملاتها باليدولار، يترك بنك الكويت المركزي سعر الخصم دون تغيير عند 3.0%، بينما بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس، وقد اتبع بنك الكويت المركزي حتى الآن قرارات الفيدرالي الأمريكي أربع مرات من أصل تسع كما خالها في أسعار الفائدة خلال دورة تشديد السياسات المالية الحالية التي بدأت في العام 2015، مع أن معدل إعادة الشراء (الريو) في معدل قياس البوندد، وقد رفع بعض آخر تكراراً، وفي ظل بقاء العملات الفائقة منخفضة، يستفيد البنك المركزي من المرونة التي يوفرها ربط الدينار الكويتي بسلة عملات مختلفة لدعم النمو الاقتصادي مع استخدام أدوات سياسية التقبلة الأكثر لضمان استقرار الدينار. وقد أشار بنك الكويت المركزي إلى اعكاسه قيام عدداً برفع معدلات الفائدة أو البوندد دون تغيير معدلات الفائدة على القروض، والتي تستخدم سعر الخصم كمعيار تحديدها.

وبعد البداية الصعبة للغاية، بدأ نمو الاستثمار في القطاعي تدريجياً إلى أن بلغ 2.9% على أساس سنوي في توفير مقابل أدنى مسؤولياته البالغة 0.8% على أساس سنوي في مايو. ويرجع هذا التحسن إلى نمو تعافش إقراض قطاع الأعمال، وعدم نمو تالشي تأثير بعاثات الكبريت للشرركات في أواخر 2017 والتي أثرت سلبياً على نمو قروض هذا القطاع. كما تفتت القروض الشخصية، التي أوقية نسبياً عند مستوى 6.4% على أساس سنوي، هذا نتوقع أن يتراوح نمو الائتمان في ماين 4-5% بنهاية العام 2018 على أساس سنوي وأن يحافظ على نفس المعدل في العام 2019. بدعم من تزايد وتيرة المشاريع، كما أن سياسة بنك الكويت المركزي الرامية إلى تخفيف القيود على الإقراض في أواخر العام 2018 من شأنها أن تساهم في تعزيز القروض الشخصية في العام 2019.

تحت وضع التجارة الحرة، حتى

مستكشف دبسمير إلى أدنى مسؤولياته مقابل الدولار الأمريكي، إلا أنه ارتفع بنسبة 5% مقابل اليورو و6% مقابل الجنية الإسترليني. وتعكس تلك التغيرات حركة الدولار الأمريكي الذي ارتفع بأكثر من 5% للسعر المرجح للقبائل التجاري على خلفية قوة نمو الاقتصاد الأمريكي وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. كما يتطوي أيضاً على قيام الدولار الأمريكي بعكس الاتجاه الضعيف في (2017)، اعتماداً انخفاض بنسبة 8.8% وبالنظر لفترة الخمس سنوات الأخيرة، بدأ أن الدينار ما يزال مرتفعاً بأكثر من 10% مقابل اليورو بسبب ارتفاع الدولار لفترة طويلة. البورصة تشهد أيضاً إقبال المستثمر الأجنبي في العام 2018 سجلت البورصة الكويتية أداء جيداً نسبياً في العام 2018 حتى نهاية نوفمبر، مدعومة بتحسن المنطوي تجاه الجهود للتوصلة لنظير السوق وإدراج ضمن مؤشر فونسي للأسواق الناشئة. على الرغم من انخفاض أحجام التداول الشهرية مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن عام 2018 قد شهد تسجيل تحففات إيجابية صفية بقيمة 177 مليون دينار، مما ساعد على ارتفاع المؤشر العام لبورصة 5.8% منذ بداية العام، ليحتل بذلك مركز ثالث أفضل الأسواق الخليجية أداءً، يليها إجمال القيمة السوقية 29 مليار دينار كويتي. غير أن تقلب أوضاع الفائدة والتجارة وارتفاع أسعار الفائدة وتراجع أسعار النفط في الربع الرابع من 2008، قد يؤثر على معنويات السوق خلال الفترة المقبلة. ومع ذلك، سيتم دعم إقبال للمستثمر الأجنبي من خلال تطبيق المرحلة الأخيرة من إدراج السوق ضمن مؤشر فونسي للأسواق الناشئة للقر في أواخر ديسمبر، وأيضاً من أجل إمكانية ترقية السوق للانضمام إلى مؤشر موانع إستانلي في العام 2020 والمربط إستانلي عنه في يونيو 2019. علاوة على ذلك، قدمت وزارة التجارة اقتراحاً في دبسمير لإزالة الحد الأدنى الحالي للقروض على الأجانب والبالغ 49% لتتلك وتداول أسهم البنوك.

سوف يتسارع بوتيرة أكثر، توافعا، حيث سجل إلى 2.2% ارتفاعا إلى 1.9% في العام 2018، مع بقاء معظم العوامل التي تساهم في الضغط على الأسعار. وتشمل تلك العوامل النمو الاقتصادي بوتيرة معتدلة، وقوة الدينار الكويتي (الذي يعكس ربطه جزئيا بالدولار الأمريكي القوي) يساهم في تخفيض أسعار الواردات، وغياب تخفيض الدعم التي دفعت التضخم إلى ارتفاعه في العام 2016 و2017. كما أنشأ لا تنوع تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى العام 2021 على أغلب تقديرات، في حين سيكون هناك تأثير متواضع لزيادة المنافسة المقترحة تطبيقا على السلع وبعض الخدمات.

المزانية تقترب من نقطة التعادل في السنة المالية 2019/2018. شهر العاشر الماضي تسجلا كثيرا في الوضع المالي بفضل مزيج من ارتفاع أسعار النفط وضبط عوامل الإنفاق. حيث تحقق العجز إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017/2018 مقابل حوالي 14% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق. وتوقع أن يراجع أكثر من هذا العام وصولا إلى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي فقط، وحيث إذا سالت العوامل الداعمة لا يمكن إستيعاد احتمال تسجيل التوازن المالي هذا العام، حيث سيكون للمرة الأولى منذ أربع سنوات. وعلى الرغم من التراجع الأخير في العائدات النفطية والتي تساهم بحوالي 90% من إجمالي الإيرادات، إلا أنه من المتوقع أن تعاد الارتفاع مرة أخرى بنسبة 27% في السنة المالية 2019/2018 وتقاوونسطر.

يسرع الخطط النفط الكويتي الذي يبلغ 68 دولار للبرميل، قبل أن تراجع مرة أخرى مع انخفاض أسعار النفط. كما يتوقع أن تشهد الإيرادات غير النفطية زيادة ملحوظة نتيجة لاستئناف المدفوعات التحولية من لجنة أسعار النفط المحددة للتعويضات في العام 2018.

وقد أدى تراجع مستويات العجز على مدى العامين الماضيين إلى تحسين استراتيجية الحكومة (في آخرى نحو زيادة الإنفاق لدعم
